

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

نظرة عامة

تواصل تباين أداء الاقتصادات العربية خلال عام 2012. فمن ناحية عزز بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة من الأداء الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط والتي تمكنت من تحقيق معدلات نمو إيجابية، إلا أن بعض هذه المعدلات قد سجل تراجعاً خلال عام 2012 نتيجة انخفاض معدلات نمو كميات الانتاج النفطي لبعض الدول العربية المصدرة للنفط مقارنة بالمعدلات المسجلة خلال عام 2011. في المقابل استمر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بفعل عدد من العوامل من أهمها تأثير اقتصادات هذه الدول بتراجع معدلات الطلب العالمي نتيجة التأثيرات الناتجة عن تفاقم أزمة منطقة اليورو والتي أدت إلى تراجع صادرات بعض هذه الدول، إضافة إلى استمرار تأثير هذه الدول بالاضطرابات السياسية والأمنية التي تشهدها بعض دول المنطقة منذ عام 2011. وعلى ضوء ما سبق سجلت هذه الدول تعافياً بطيئاً خلال عام 2012.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها، زاد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل من حوالي 2460 مليار دولار خلال عام 2011 إلى 2692 مليار دولار في عام 2012، ليلعب بذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية 9.4 في المائة في عام 2012 مقارنة بنحو 18 في المائة في عام 2011، وبالتالي سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بنسبة 9.8 في المائة عام 2012 ليصل إلى نحو 7682 دولار مقابل معدل نمو بلغ 15 في المائة عام 2011. وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة وباستثناء ليبيا والتي عرفت تقلبات حادة في معدل النمو خلال عامي 2011 و2012 فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للدول العربية إلى 4 بالمائة عام 2012 مقارنة بنحو 5 بالمائة عام 2011.

وعلى صعيد معدلات التضخم، فقد انعكس بقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات مرتفعة وتزايد مستويات الطلب المحلي ببعض الدول بفعل الزيادة في مستويات الإنفاق العائلي أو الحكومي على معدلات التضخم والتي ارتفعت إلى نحو 7.6 في المائة على مستوى الدول العربية ككل مقارنة بنحو 6.0 في المائة لمعدلات التضخم المسجلة عام 2011.

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، استمر التركيب القطاعي للناتج دون تغيير كبير من حيث هيمنة قطاع الصناعات الإستخراجية بحصة بلغت نحو 40.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي متبوعاً بقطاع الخدمات وعلى رأسها الخدمات الحكومية. ومن حيث معدلات نمو القيمة المضافة، سجل قطاع الصناعات الإستخراجية

والخدمات الحكومية أعلى معدلات نمو خلال عام 2012. ومن حيث توزيع الناتج حسب بنود الإنفاق استحوذ الإنفاق الاستهلاكي بشقيه العائلي والحكومي على نسبة بلغت حوالي 59.9 في المائة، وسجل الاستثمار حصة بلغت 25.1 في المائة. وفيما يتعلق بنمو بنود الإنفاق، سجل الاستثمار معدل نمو بلغ 10.5 في المائة، بينما سجل الإنفاق الاستهلاكي معدل نمو بلغ 10.8 في المائة، وأدى نمو الواردات بمعدل يفوق معدل نمو الصادرات إلى ارتفاع مستوى فجوة الموارد.

أما فيما يتعلق بمؤشرات الفقر وتوزيع الدخل، تشير الدلائل إلى أن الظروف السياسية السائدة في عدد من الدول العربية قد ساهمت بشكل كبير في تراجع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول حيث أثرت سلباً على معدلات الاستثمار والإنتاج والتشغيل. وتوضح البيانات المتوفرة بأن الفقر منتشر بالخصوص في المناطق الريفية، وأن معدلات الفقر في الريف هي أعلى من معدلات الفقر السائدة في المدن. من ناحية أخرى، تفيد مؤشرات الفقر متعدّد الأبعاد بتحقيق بعض الدول العربية لمعدلات فقر متدنية بهذا المؤشر رغم ارتفاع نسب فقر الدخل فيها، نتيجة للجهود المبذولة خاصة في مجال توفير خدمات التعليم والصحة المجانية. أما في جانب توزيع الدخل، تؤكد البيانات المتوفرة بأن الدول العربية تعتبر بصفة عامة من الدول الأقل تفاوتاً في الدخل والإنفاق، بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، إلا أن وضع الدول العربية ليس بأفضل حال فيما يتعلق بتوزيع الأصول الإنتاجية والنفاد إلى الخدمات الأساسية. كما أن وضع الدول العربية ليس بأفضل حال فيما يتعلق بمؤشرات تكافؤ الفرص في الأجور والتحصيل التعليمي.

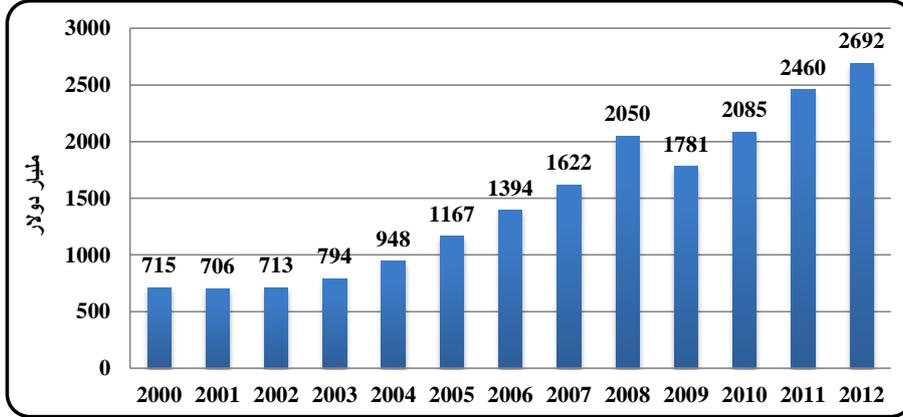
وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاجتماعية لا تزال غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية في مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة، وتدني مستويات التعليم ونوعيته وما يترتب على ذلك من ضعف في القدرة التنافسية للقوى العاملة. وتظهر هذه المعطيات ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية في قطاع التعليم سعياً إلى المساهمة الفعالة في إرساء اقتصاد المعرفة الذي أصبح القلب النابض للاقتصاد العالمي المتطور والذي تدل المؤشرات المتواجدة على أن البلدان العربية لم تقطع بعد خطوات حاسمة على طريق النفاذ إليه. وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية، وفقاً للتقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2012⁽¹⁾، حوالي 0.652، وصنفت بذلك في إطار الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدني في مستويات التنمية البشرية.

التطورات الاقتصادية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، بأسعار السوق الجارية، حوالي 2692 مليار دولار في عام 2012، محققاً بذلك معدل نمو بحوالي 9.4 في المائة بالمقارنة مع معدل نمو بحوالي 18.0 في المائة في العام 2011، الشكل (1).

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2012).

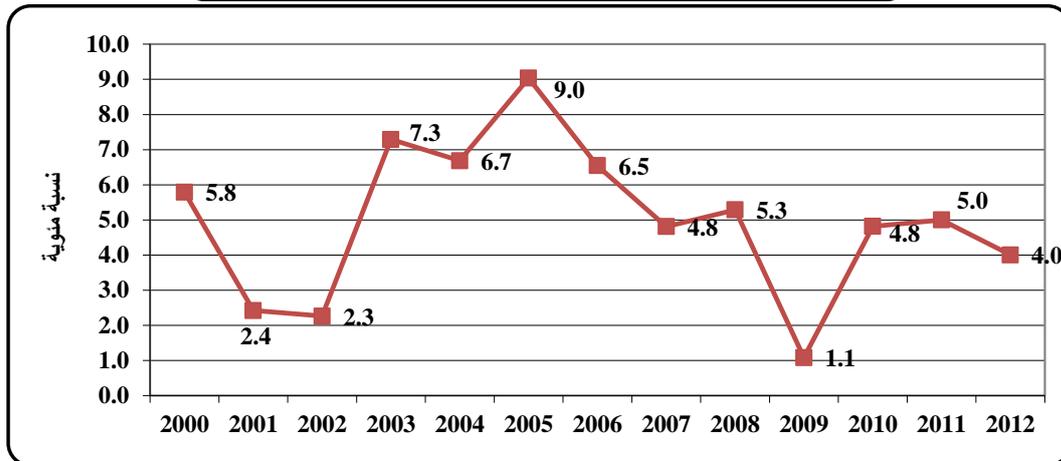
الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2012-2000)



المصدر: الملحق (2/2).

ودعمت أسعار النفط المسجلة خلال عام 2012 النمو الاقتصادي في عدد من الدول المصدرة الرئيسية له التي تضم دول الخليج بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا. وحققت ليبيا أعلى معدل نمو بأسعار السوق الجارية وبالعملات الوطنية خلال عام 2012 بلغ حوالي 134.2 في المائة، نتيجة بدء التعافي من تبعات الظروف السياسية والتطورات الداخلية التي شهدها هذا البلد خلال عام 2011، والتي أدت إلى تدهور ثم توقف إنتاج وتصدير النفط. وباستثناء ليبيا التي عرفت معدل نمو استثنائي خلال عام 2012 للأسباب المذكورة، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبقية الدول العربية بالأسعار الثابتة في عام 2012 ليصل إلى 4 في المائة مقارنة بنحو 5 في المائة في عام 2011. حيث أدى انخفاض معدلات نمو الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط واستمرار تأثر عدد من الدول العربية بالاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة منذ عام 2011، وتأثر أداء صادرات عدد من الدول من جراء الركود الحاصل في أسواق المجموعة الأوروبية، فضلاً عن ظهور ضغوطات تضخمية في عدد من الدول العربية، إلى الحد من ارتفاع معدل النمو في الدول العربية بالأسعار الثابتة، الشكل (2).

الشكل (2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية * (2000-2012)



* تم احتساب بيان معدل النمو بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال عامي 2011 و2012 باستثناء ليبيا والتي عرفت تقلبات حادة في النمو خلال هذين العامين.

المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطني بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

وتباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة في عام 2012، وتراوح بين انكماش في الناتج الحقيقي بلغ حوالي 18.8 في المائة في سورية و9.7 في المائة في السودان، وارتفاع بلغ أقصاه في ليبيا بمعدل نمو حقيقي بلغ حوالي 108.6 في المائة.

وبصفة عامة، سجلت الدول المصدرة الرئيسية للنفط أعلى معدلات النمو بالأسعار الثابتة في العام 2012، تراوحت بين 2.4 في المائة في الجزائر و108.6 في المائة في ليبيا، حيث استفادت هذه الدول من بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
2011 و 2012

(نسبة مئوية)								الدول
معدل نمو الناتج المحلي بالدولار		معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية				
بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		
2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	
7.3	9.1	0.4	0.4	7.3	9.1	2.7	2.6	الأردن
10.1	21.3	3.4	2.7	10.1	21.3	4.4	3.9	الإمارات
5.6	13.4	-0.8	4.6	5.6	13.4	3.4	1.9	البحرين
-1.6	4.7	2.6	-2.9	9.1	2.9	3.6	-1.8	تونس
3.8	22.9	0.4	0.3	10.5	20.3	2.4	2.4	الجزائر
9.5	9.7	1.7	1.4	9.5	9.7	4.8	4.5	جيبوتي
6.2	27.1	3.9	5.5	6.2	27.1	6.8	8.5	السعودية
-2.6	0.4	8.9	-0.5	30.5	16.1	-9.7	2.7	السودان
-15.1	0.3	-20.0	-5.8	15.7	2.9	-18.8	-3.4	سورية
16.3	33.6	5.7	4.9	15.9	33.6	8.3	7.5	العراق
11.6	19.0	-1.7	-13.4	11.6	19.0	8.3	5.4	عمان
5.3	24.0					4.9	9.9	فلسطين
12.2	37.0	2.9	11.9	12.2	37.0	6.2	13.0	قطر
-2.2	10.4	0.2	-0.1	5.4	5.2	2.5	2.2	البحرين
14.1	34.0	4.5	3.1	15.7	29.0	7.9	6.3	الكويت
7.0	8.0	1.1	0.9	7.0	8.0	1.7	1.5	لبنان
126.8	-50.3	105.4	-65.9	134.2	-51.9	108.6	-62.6	ليبيا
9.0	7.8	0.0	-0.6	12.5	13.6	2.2	1.8	مصر
5.6	2.4	1.3	3.9	5.8	5.0	2.4	5.0	المغرب
3.2	12.0	3.6	1.5	6.4	17.4	6.0	4.0	موريتانيا
4.8	0.8	-0.9	-14.4	4.8	-1.9	2.0	-11.5	اليمن

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2012، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

وسجل عدد من الدول العربية معدلات نمو أقل من المعدلات التي سجلتها خلال السنوات السابقة نتيجة لتأثرها بالظروف السياسية الداخلية أو في المنطقة العربية ككل. ورغم تسجيل معدلات النمو بين عامي 2011 و2012 تحسناً في كل من البحرين، وتونس، ومصر، واليمن، إلا أن ذلك التحسن كان محدوداً نتيجة تواصل الاضطرابات الداخلية خلال عام 2012 في كل من هذه البلدان، بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصة بكل بلد مثل الانقطاع الجزئي والمؤقت لإنتاج النفط في البحرين واليمن، وتأثر الطلب على صادرات كل من تونس ومصر والمغرب نتيجة تراجع آفاق النمو

في بلدان المجموعة الأوروبية على خلفية أزمة المديونية التي يُعاني منها عدد من تلك البلدان. كذلك تأثر النمو في كل من لبنان والأردن نتيجة للاضطرابات السياسية في سورية التي أثرت على حركة السياحة والخدمات في هذين البلدين. وسجل الناتج المحلي الإجمالي في السودان انكماشاً بالأسعار الثابتة نتيجة لتداعيات انفصال شماله عن جنوبه ووجود اضطرابات في مناطق أخرى من البلاد. وتراجع معدل النمو في فلسطين نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها بسبب الحصار الإسرائيلي فضلاً عن تأثر الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية غير الملائمة. وانكمش الناتج الحقيقي في سورية للسنة الثانية على التوالي، بنسبة 18.8 في المائة نتيجة تواصل حالة الاضطرابات الأمنية التي يشهدها هذا البلد. وتراجع النمو في المغرب جرّاء الظروف المناخية الصعبة التي أثرت على الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تأثير الركود الاقتصادي الذي أصاب المجموعة الأوروبية على صادرات المغرب.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 6996 دولار في عام 2011 إلى حوالي 7682 دولار في عام 2012، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 9.8 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ في المائة في عام 2011، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1995 و2000 و2005 و2008 و2012

(دولار)

معدل النمو 2012-2011 (%)	2012	2011	2010	2009	2008	2005	2000	1995	الدولة
8.6	107427	98948	72958	59669	79606	49151	28925	16642	قطر
10.3	47930	43448	33455	30423	42877	27014	17009	13882	الكويت
9.0	45461	41694	34780	31074	39073	43989	34837	27268	الإمارات
5.6	24912	23594	19113	16095	20157	14197	9203	7855	السعودية
1.3	24705	24399	20930	19465	23300	15140	12582	10032	البحرين
1.5	21560	21236	21209	15199	21187	12318	8097	6477	عمان
6.3	10541	9915	9239	8679	7483	5617	4585	3178	لبنان
119.6	10041	4571	9496	8248	11727	7186	6130	6340	ليبيا
9.8	7682	6996	6078	5312	6241	3886	2660	2115	متوسط الدول العربية
13.4	5545	4892	3757	2978	3376	1296	871	396	العراق
1.8	5509	5414	4495	3906	4959	3132	1801	1500	الجزائر
4.9	4850	4622	4329	3989	3759	2300	1742	1560	الأردن
-2.6	4238	4352	4203	4182	4335	3216	2244	2015	تونس
6.7	3119	2924	2775	2450	2160	1267	1560	1043	مصر
4.4	3030	2902	2867	2871	2849	1973	1298	1415	المغرب
-16.1	2390	2850	2912	2682	2677	1560	1160	1163	سورية
19.6	1943	1625	1671	1492	1655	994	430	258	السودان
6.2	1382	1301	1223	1172	1132	895	817	858	جيبوتي
1.8	1342	1318	1346	1265	1391	953	622	358	اليمن
0.8	1189	1180	1080	924	1104	623	405	618	موريتانيا
-4.4	788	824	764	773	784	627	366	533	جزر القمر

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2012.
المصدر: الملحقان (2/2) و(7/2).

وسجلت ليبيا أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج، بمعدل بلغ حوالي 119.6 في المائة متبوعاً بالسودان بمعدل بلغ حوالي 19.6 في المائة نتيجة انخفاض عدد سكانه عقب انفصال شماله عن جنوبه. في المقابل سجلت سورية أكبر انكماش في نفس المتغير بلغ حوالي 16.1 في المائة نتيجة للظروف التي يمرّ بها الاقتصاد السوري.

وتصدّرت قطر ترتيب الدول في عام 2012 من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج نحو 107 ألف دولار متبوعة بكل من الكويت بحصة من الناتج بلغت حوالي 48 ألف دولار للفرد، والإمارات بحصة بلغت حوالي 45.5 ألف دولار للفرد. وانعكست التطورات الأخيرة في أداء الاقتصادات العربية في زيادة تباين حصة الفرد من الناتج حيث أصبح يمثل نصيب الفرد من الناتج في قطر، أول دولة عربية من حيث الترتيب، حوالي 136 مرة نصيب الفرد في القمر، آخر دولة في الترتيب، مقابل 120 مرة في عام 2011. وفي حين حافظت قطر والكويت والإمارات على المراتب الثلاثة الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج، حافظت اليمن وموريتانيا والقمر على المراتب الثلاثة الأخيرة.

الأسعار

ارتفع التضخم في الدول العربية مقاساً بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 من 6.0 في المائة إلى 7.6 في المائة، نظراً لبقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات مرتفعة وبتأثير الزيادة في مستويات الطلب الناتج عن ارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات للقطاع العائلي في بعض الدول إضافة إلى زيادة مستويات الإنفاق الاستثماري في بعض الدول العربية الأخرى. وسجلت سورية أعلى معدل ارتفاع في الأسعار بلغ حوالي 37.0 في المائة نتيجة الوضع الأمني الهش وتعطل منظومة الإنتاج السلعي وشبكات توزيع السلع وانقطاع إمدادات المواد الغذائية، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك
(2000 و 2007-2012)

(نسب مئوية)							الدول العربية
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2000	
4.8	4.4	5.1	-0.7	13.9	4.7	0.7	الأردن
0.7	0.9	0.9	1.6	12.3	11.1	3.1	الإمارات
2.8	1.0	1.9	2.8	3.5	3.3	-0.7	البحرين
5.6	3.5	4.4	3.5	4.9	3.1	3.0	تونيس
11.3	4.5	3.9	5.7	4.9	3.7	0.3	الجزائر
5.0	5.1	4.0	1.7	12.0	5.0	-2.9	جيبوتي
2.9	5.0	5.3	5.1	9.9	4.1	-1.1	السعودية
31.9	20.0	10.6	10.0	14.9	8.1	8.0	السودان
37.0	4.8	4.9	2.8	15.1	4.7	-0.6	سورية
6.1	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	5.0	العراق
2.9	4.1	3.2	3.5	12.5	24.8	-1.2	عمان
2.8	2.9	3.7	2.8	9.9	2.6	2.8	فلسطين
1.9	1.0	-4.3	-6.1	15.2	13.6	1.7	قطر
5.6	1.8	3.8	4.9	4.7	4.5	5.8	القمر
3.2	4.9	4.5	4.6	10.6	5.5	1.8	الكويت
6.0	5.5	4.5	2.8	10.8	4.1	0.0	لبنان
6.0	15.9	2.4	2.4	10.4	6.2	-2.9	ليبيا
7.1	10.1	11.1	11.8	18.3	9.5	2.8	مصر
1.2	0.9	1.0	1.0	3.7	2.0	1.9	المغرب
4.9	5.7	6.3	2.2	7.3	7.3	6.8	موريتانيا
10.2	19.3	12.3	3.6	19.0	7.9	4.6	اليمن
7.6	6.0	4.4	3.0	10.3	7.9	1.9	متوسط الدول العربية

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

وسجل السودان ثاني أعلى معدل تضخم بلغ نحو 31.9 في المائة نتيجة تواصل انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار وظروف عدم الاستقرار التي أدت إلى زيادة مستويات الطلب على السلع الغذائية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة المحروقات. وسجلت الجزائر ارتفاعاً في معدل التضخم من حوالي 4.5 في المائة عام 2011 إلى 11.3 في المائة عام 2012، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وانخفض معدل التضخم في اليمن من 19.3 في المائة عام 2011 إلى 10.2 في المائة عام 2012، وفي ليبيا من 15.9 في المائة إلى 6.0 في المائة، نتيجة تحسن الوضع الأمني وتأثيره الإيجابي على إمدادات السلع وشبكات التوزيع. وحافظت بقية الدول العربية على معدلات تضخم أقل من المتوسط العربي البالغ حوالي 7.6 في المائة رغم وجود ضغوطات تضخمية في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة، وذلك بفضل برامج دعم السلع الاستهلاكية والمحروقات المطبقة في عدد كبير من الدول العربية.

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

يبين الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية استمرار نمط التركيب القطاعي للنتائج من حيث اعتماد الاقتصادات العربية على القطاعات الأولية والخدمات بشكل كبير. واستمرار تأثير الأداء الاقتصادي العام في الدول العربية بالتذبذب الذي تتعرض له أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذلك أسعار السلع الأولية التي تؤثر مباشرة على القيمة المضافة وصادرات وواردات تلك الدول، ويتأثر الدخل المتحقق في قطاعات الخدمات الإنتاجية، وبخاصة السياحة، بالظروف المحلية التي تمر بها المنطقة العربية، وكذلك الظروف الدولية غير المواتية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية
2000 و 2005 و 2011 و 2012

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
2012 - 2011	2011-2010	2005 - 2000	2012	2011	2005	2000	
10.1	24.5	12.1	61.0	60.6	60.2	55.5	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
1.8	6.7	4.9	5.1	5.5	6.1	7.8	الزراعة
11.8	37.1	15.3	40.3	39.4	37.7	30.2	الصناعات الإستخراجية
8.7	9.1	8.1	8.8	8.9	9.6	10.6	الصناعات التحويلية
8.5	2.1	10.0	6.8	6.8	6.8	6.8	باقي قطاعات الإنتاج
9.2	8.8	8.7	38.5	38.5	39.1	42.0	اجمالي قطاعات الخدمات منها:
12.6	14.0	7.9	11.4	11.1	10.3	11.5	الخدمات الحكومية
-17.9	27.2	-11.2	0.7	1.0	0.9	2.6	صافي الضرائب غير المباشرة:
9.4	18.0	10.3	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

يتضح من الجدول رقم (4) أن الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل قد سجل تغييراً طفيفاً خلال العام، مقارنة بالعام السابق، حيث حقق قطاع الصناعات الإستخراجية للدول العربية نمواً بلغت نسبته في عام 2012 حوالي 11.8 في المائة مقارنة مع 37 في المائة في العام السابق بينما ارتفعت نسبة مساهمته في توليد الناتج من 39.4 في المائة إلى 40.3 في المائة وذلك نتيجة زيادة كميات الإنتاج وزيادة الطفيفة التي حدثت في أسعار النفط.

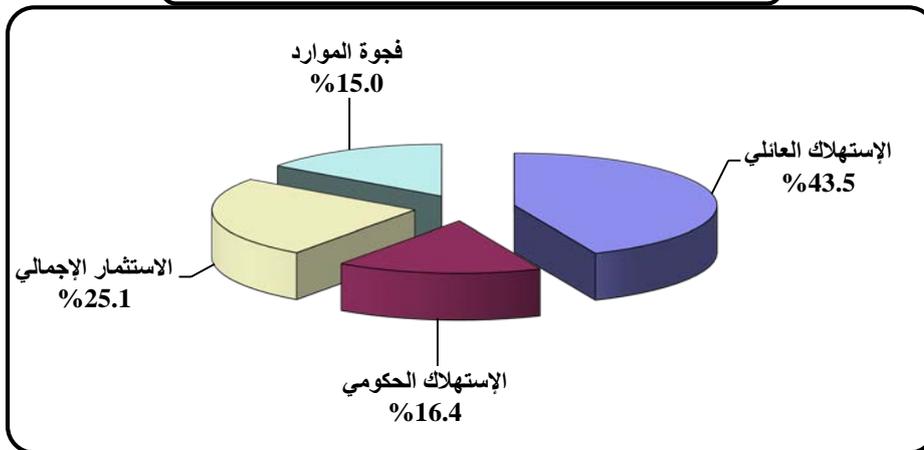
وبالنسبة لقطاع الزراعة فقد انخفضت مساهمته في توليد الناتج إلى 5.1 في المائة مقابل 5.5 في المائة في العام السابق نتيجة للأحوال المناخية التي مرت بها المنطقة هذا العام، وحقق معدل نمو متواضع بلغ 1.8 في المائة مقابل 6.7 في المائة في العام السابق. بينما حافظت الصناعات التحويلية على نسبة مساهمتها في الناتج البالغة نحو 9.0 في المائة إلا أن معدل النمو الذي حققته انخفض إلى 8.7 في المائة مقابل 9.1 في المائة في السنة السابقة، واستقرت مساهمة إجمالي قطاع الخدمات في توليد الناتج عند مستوى 38.5 في المائة عام 2012، في حين ارتفع معدل نمو هذا القطاع ليبلغ 9.2 في المائة مقابل 8.8 في المائة في العام السابق.

وبالنسبة للخدمات الحكومية فقد زادت مساهمتها في توليد الناتج لتبلغ 11.4 في المائة مقابل 11.1 في المائة في العام السابق في حين تراجع معدل النمو إلى 12.6 في المائة مقابل 14.0 في المائة، أما صافي الضرائب غير المباشرة فقد انخفضت مساهمتها إلى 0.7 في المائة مقابل 1.0 في المائة في العام السابق وذلك نتيجة للسياسات الحكومية والضريبية التي اتبعتها بعض الدول لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

سجلت حصة الإنفاق الاستهلاكي بشقيه العائلي والحكومي من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بحيث بلغت تلك الحصة 59.9 في المائة مقابل 59.1 في المائة في العام السابق. وارتفع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي ليصل إلى 10.8 في المائة مقابل 10.4 في المائة في العام السابق، وارتفع معدل نمو الاستهلاك العائلي إلى 10.1 في المائة مقابل 7.5 في المائة في العام السابق، وارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 43.5 في المائة مقابل 43.2 في المائة في العام السابق، بينما ارتفعت قيمة مساهمة الاستهلاك الحكومي من الناتج لتبلغ 16.4 في المائة مقابل 15.9 في المائة في العام السابق على الرغم من انخفاض معدل النمو إلى 12.5 في المائة مقابل 19.3 في المائة في العام السابق، الشكل (3).

الشكل (3): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2012



المصدر: الملحق (5/2).

وانخفضت نسبة فجوة الموارد لتبلغ 15 في المائة مقابل 16 في العام السابق نتيجة لزيادة حصة الواردات والصادرات بنسب بسيطة. ونتج عن ذلك انخفاض نسبة تغطية الصادرات من السلع والخدمات للواردات في الدول العربية إلى 137.6 في المائة مقابل 142 في المائة في العام السابق، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق
2000 و 2005 و 2011 و 2012

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				
2012-2011	2011 - 2010	2005-2000	2012	2011	2005	2000	
10.8	10.4	7.5	59.9	59.1	59.9	68.2	الإستهلاك النهائي
10.1	7.5	7.8	43.5	43.2	44.0	49.4	الإستهلاك العائلي
12.5	19.3	6.6	16.4	15.9	15.8	18.8	الإستهلاك الحكومي
10.5	6.4	13.6	25.1	24.9	22.0	19.0	الاستثمار الإجمالي
-	-	-	15.0	16.0	18.1	12.8	فجوة الموارد
11.2	29.6	14.5	54.9	54.0	53.8	44.6	صادرات السلع والخدمات
14.7	12.5	12.9	39.9	38.0	35.7	31.7	واردات السلع والخدمات
9.4	18.0	10.3	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستهلاك النهائي

ارتفع الاستهلاك النهائي للدول العربية إلى نحو 1611 مليار دولار عام 2012 مقارنة بنحو 1454 مليار دولار عام 2011 بمعدل نمو بلغ 10.8 في المائة وبذلك ارتفعت الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي إلى نحو 59.9 في المائة في مجمل بنود الإنفاق عام 2012. ويعود السبب في ارتفاع حصة الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى ارتفاع حصة كل من الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي إلى 43.5 و 16.4 في المائة مقابل 43.2 و 15.9 في المائة في العام السابق، على التوالي. وعلى مستوى الدول فقد كان الاستهلاك العائلي مساهماً قوياً في اقتصادات معظم الدول العربية بحصص فاقت 50 في المائة في عدد من الدول العربية. وبالنسبة للاستهلاك الحكومي فعلى الرغم من ارتفاع مساهمته في الناتج إلا أن معدل نموه تراجع هذا العام إلى 12.5 في المائة مقابل 19.3 في المائة في العام السابق نتيجة للسياسات التي اتبعتها بعض الدول عام 2011 لضبط الإنفاق لتحقيق مزيد من مستويات الانضباط المالي.

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في الدول العربية كمجموعة فقد بلغ حوالي 12.5 دولار في اليوم، واستمر التباين واضحاً في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في الدول العربية في عام 2012 الذي تراوح بين 83.9 دولار في قطر و 2.6 دولار في القُمر. واستمرت الإمارات في المحافظة على أعلى ترتيب في الدول العربية من حيث الاستهلاك العائلي للفرد الذي بلغ 74.7 دولار في اليوم، وحازت قطر أيضاً على أعلى قيمة لنصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الذي بلغ 40.8 دولار في اليوم بينما سجل السودان، القمر، موريتانيا، واليمن أدنى متوسط لنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي بحوالي نصف دولار في اليوم، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك في عام 2012
(دولار في اليوم)

الإستهلاك الحكومي للفرد	الإستهلاك العائلي للفرد	الإستهلاك الإجمالي للفرد	
40.76	43.15	83.91	قطر
8.60	74.68	83.27	الإمارات
19.91	29.06	48.96	الكويت
9.28	26.01	35.30	البحرين
13.58	18.75	32.33	السعودية
11.14	18.77	29.91	عمان
4.36	23.90	28.26	لبنان
3.09	11.24	14.33	الأردن
3.43	9.08	12.51	مجموع الدول العربية
3.29	8.45	11.73	ليبيا
3.66	6.31	9.97	العراق
2.03	7.69	9.72	تونس
3.70	4.74	8.44	الجزائر
0.99	6.78	7.77	مصر
1.55	4.86	6.41	المغرب
0.86	4.09	4.95	سورية
0.51	4.04	4.55	السودان
1.19	3.31	4.50	جيبوتي
0.59	2.74	3.33	اليمن
0.49	2.39	2.89	موريتانيا
0.48	2.10	2.59	جزر القمر

المصدر: الملحقان (2/5) و(2/7).
* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس متوسط نصيب الفرد في الإستهلاك الإجمالي.

الإنفاق الاستثماري والادخار

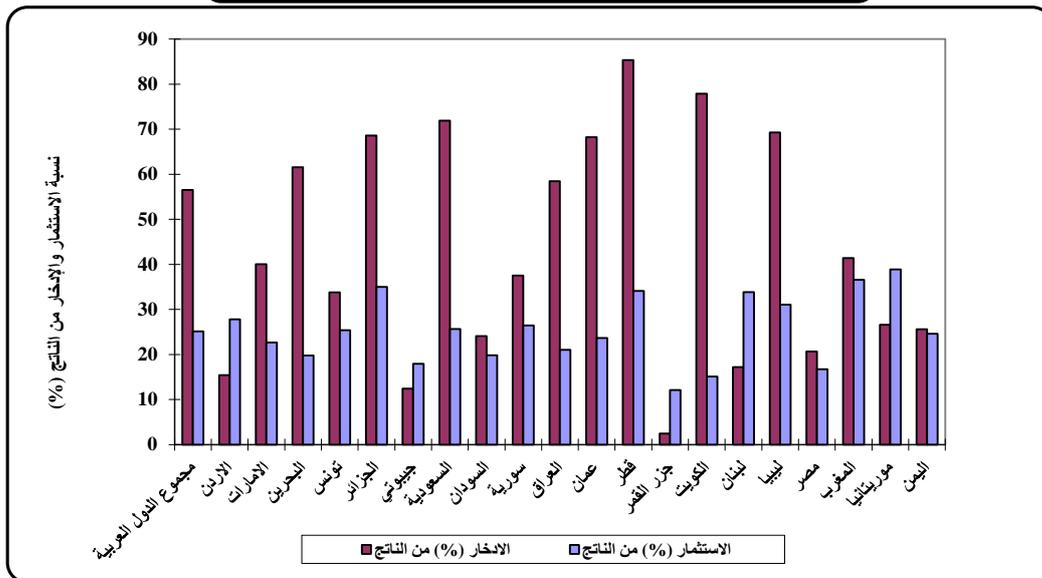
ارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية لعام 2012 لتبلغ 676 مليار دولار مقابل 611.8 مليار دولار في عام 2011 بارتفاع طفيف في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 25.1 في المائة مقابل 24.9 في المائة العام السابق وذلك نتيجة لرغبة بعض الدول التي توفر لها حيز مالي في زيادة الإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة بعد حالة الانكماش التي سادت العام الماضي نتيجة للظروف التي مرت بها المنطقة العربية وبخاصة فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للنفط. وبذلك ارتفع معدل نمو الاستثمار إلى 10.5 في المائة مقابل 6.4 في المائة في العام السابق. وسجلت ليبيا أعلى معدل نمو للاستثمار بلغ 186.8 في المائة نظراً لتعافي الاقتصاد الليبي وانتعاش مستويات الإنفاق الاستثماري وعودتها لمستوياتها السابقة. وتراوحت معدلات

النمو ما بين 12.8 و 32.7 في المائة في الأردن والإمارات والبحرين وعمان وقطر والعراق واليمن وموريتانيا. ويعزى الارتفاع في معدلات نمو الاستثمار في هذه الدول لتواصل جهود الإنماء وتطوير الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى استكمال مشاريع البنى التحتية وقطاع البناء السكني والعقاري والصناعي في هذه البلدان. في حين انكمش معدل نمو الاستثمار في كل من السودان، القمر، وسورية، بنسب تراوحت بين 1.9 و 10.2 في المائة بسبب الظروف التي تشهدها الآن سورية وكذلك نتيجة انفصال جنوب السودان.

ويشار في هذا الصدد إلى ارتفاع معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتفوق 70 في المائة في دولتين عربيتين، حيث ارتفعت إلى نحو 78 بالمائة في الكويت و72 في المائة في السعودية بما يعكس ارتفاع مستويات الدخل مع تحسن مستويات النشاط الاقتصادي. من جانب آخر، سجلت عشر دول عربية معدلات استثمار مرتفعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تفوق متوسط الدول العربية والبالغ 25.1 في المائة.

وتمثلت هذه الدول في الأردن وتونس والجزائر والسعودية وسورية وقطر ولبنان وليبيا والمغرب وموريتانيا. وتصدرت السعودية هذه الدول من حيث مستويات الاستثمار الإجمالي والتي سجلت أعلى مستوى استثمار بين الدول العربية بإجمالي بلغ 182.4 مليار دولار تشكل نحو 30 في المائة من الاستثمارات الإجمالية على مستوى الدول العربية بما يعكس التحسن المسجل على صعيد بيئة الاستثمار في السعودية والنجاح الذي سجلته المملكة وفقاً للمؤشرات الدولية بشأن تهيئة مناخ الاستثمار، الشكل (4) والجدول رقم (7).

الشكل (4): حصة الاستثمار والادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2012



المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(6/2).

الجدول رقم (7)
معدل الاستثمار والادخار المحلي في الدول العربية 2012

(نسب مئوية)		
الدولة	الادخار (%) من الناتج	الاستثمار (%) من الناتج
مجموع الدول العربية	56.5	25.1
الأردن	15.4	27.8
الإمارات	40.0	22.7
البحرين	61.6	19.8
تونس	33.8	25.4
الجزائر	68.6	35.0
جيبوتي	12.5	17.9
السعودية	71.9	25.6
السودان	24.1	19.8
سورية	37.5	26.4
العراق	58.5	21.0
عمان	68.2	23.7
قطر	85.3	34.1
جزر القمر	2.5	12.1
الكويت	77.9	15.1
لبنان	17.2	33.8
ليبيا	69.3	31.1
مصر	20.7	16.7
المغرب	41.4	36.6
موريتانيا	26.6	38.9
اليمن	25.6	24.6

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(6/2).

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

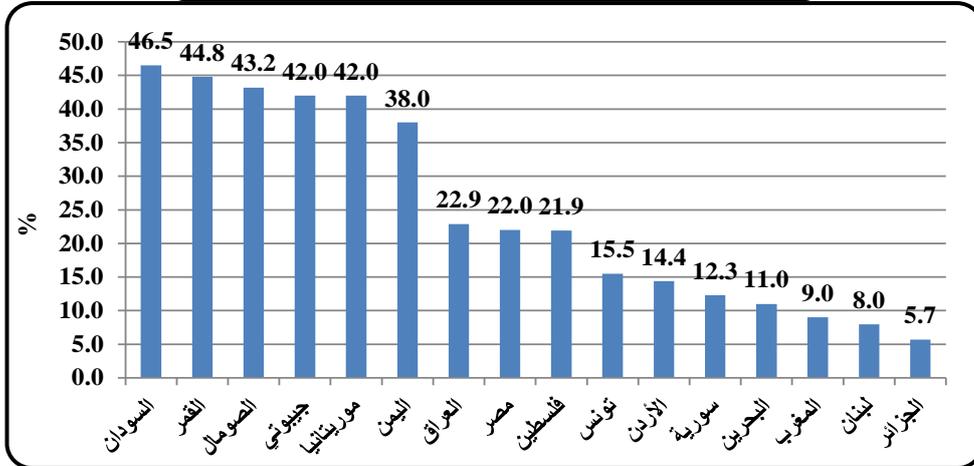
شهد عام 2012 تغييراً بسيطاً في نسبة مساهمة كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن معدل نمو الصادرات قد بلغ هذا العام 11.2 في المائة مقابل 29.6 في المائة المسجلة عام 2011 نتيجة زيادة أسعار النفط بنسبة 38.8 في المائة خلال العام السابق في حين لم تتعد الزيادة المسجلة هذا العام 2.0 في المائة. أما الواردات من السلع والخدمات فقد تجاوزت لأول مرة في تاريخها حاجز التريليون لتبلغ قيمتها هذا العام 1072.8 مليار دولار مقابل 935.1 مليار دولار خلال العام السابق بمعدل نمو بلغ 14.7 في المائة مقابل 12.5 في المائة مسجلة في العام السابق. ونتيجة لذلك تراجع وضع الميزان الجاري للسلع والخدمات غير المنظورة حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات لتبلغ 137.6 في المائة مقابل 142.0 في المائة عام 2011.

الأداء الاقتصادي والفقير في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

تفيد آخر بيانات متوفرة حول مؤشرات فقر الدخل في الدول العربية أن نسب الفقر قد ارتفعت في كل من الأردن وتونس واليمن، وانخفضت بعض الشيء في كل من السودان، وفلسطين. ورغم عدم توفر بيانات محدثة حول مستويات الفقر الحالية في معظم الدول العربية، إلا أن الظروف السياسية السائدة في عدد من تلك الدول ساهمت بشكل كبير في تراجع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول نتيجة للظروف السياسية المضطربة التي أثرت على الاستثمار والإنتاج والتشغيل، الملحق (7/2) والشكل (5).

الشكل (5): نسب الفقر في الدول العربية حسب خط الفقر الوطني (وفق آخر بيانات متاحة)

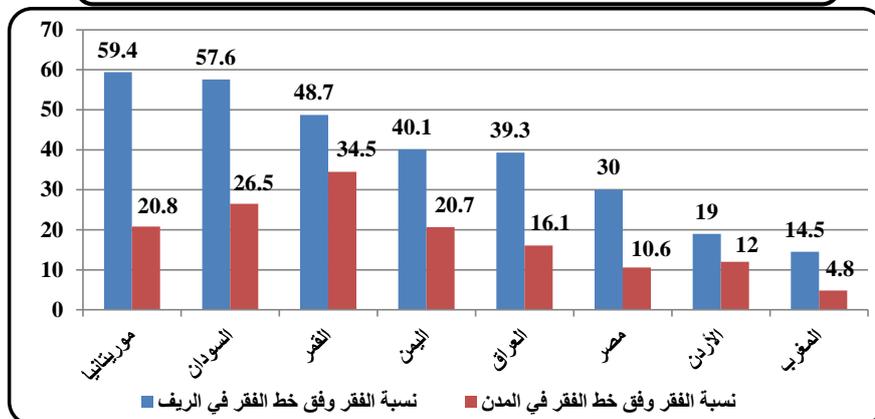


المصدر: الملحق (7/2).

وتُفيد آخر مؤشرات فقر الدخل المتاحة وفق خط الفقر الوطني بأن الدول العربية تنقسم بشكل واضح إلى أربع مجموعات. تضم المجموعة الأولى الدول ذات مستويات الفقر المتدنية التي تشمل الجزائر ولبنان، والمغرب، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (عدا البحرين) بمستويات فقر تقل عن 10 في المائة. وتتكون المجموعة الثانية من كل من البحرين وسورية والأردن وتونس ذات نسب الفقر الواقعة بين 10 و20 في المائة. أما المجموعة الثالثة فتتكون من كل من فلسطين ومصر والعراق، بنسب فقر تقع بين 20 و30 في المائة. وتتكون المجموعة الرابعة والأخيرة من كل من اليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال والقمر والسودان، بنسب فقر تتراوح بين 38 و46.5 في المائة من السكان.

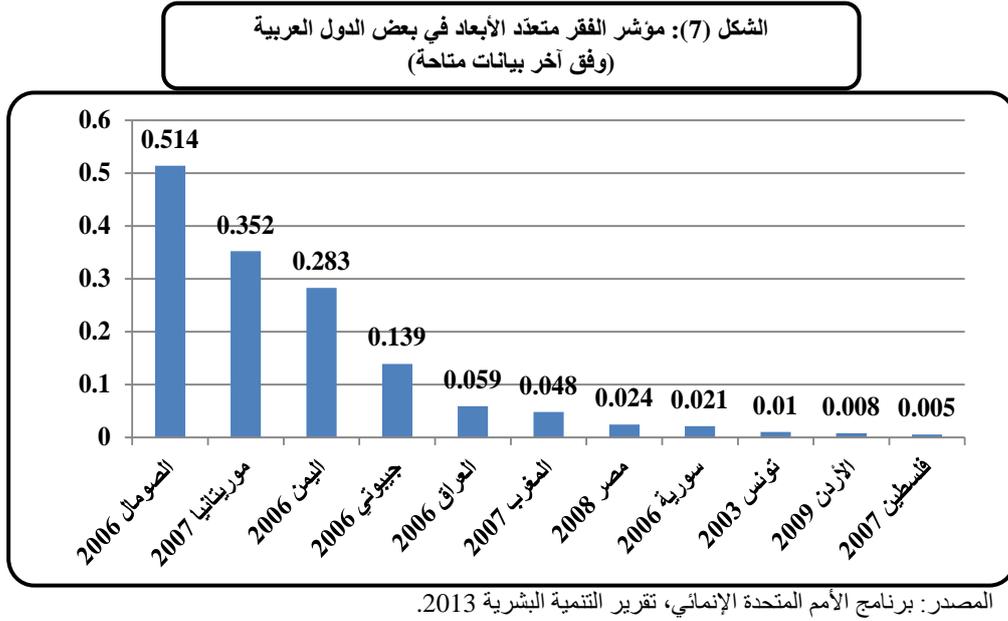
ويأخذ الفقر في معظم الدول العربية طابعاً ريفياً حيث تزيد نسبة الفقراء في الريف في بعض الدول مثل موريتانيا لتشكل نحو ثلاثة أرباع العدد الإجمالي للفقراء. كما تتسم معدلات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية في الريف بالارتفاع بالمقارنة مع نسب الفقر في المدن، الشكل (6).

الشكل (6) : نسبة الفقر وفق خط الفقر في الريف والمدن في بعض الدول العربية (وفق آخر بيانات متاحة)



المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، 2013.

أما بالنسبة لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد⁽²⁾ الذي يتضمن بالإضافة إلى عنصر الدخل، عناصر أخرى منها الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، حيث تسند لكل فرد في العينة علامة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة)، موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية، فتفيد آخر بيانات متوفرة أن الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم الدول ذات قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد أقل من 0.1، والمجموعة الثانية تضم الدول الفقيرة التي تتجاوز فيها قيمة المؤشر 0.1 والتي تضم كلاً من جيبوتي واليمن وموريتانيا والصومال، الشكل (7).



ويتضح من خلال استعراض هذا المؤشر، الفرق الواضح بين المجموعتين من حيث قيمة المؤشر. من ناحية أخرى، يتصدر ترتيب المجموعة الأولى، دول مثل فلسطين والأردن وتونس وسورية ومصر، وهي دول رغم ارتفاع مستويات فقر الدخل فيها، إلا أنها استطاعت أن تحقق تقدماً هاماً خاصة في مجالي الصحة والتعليم وهو ما جعلها في وضع أفضل وفقاً لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد.

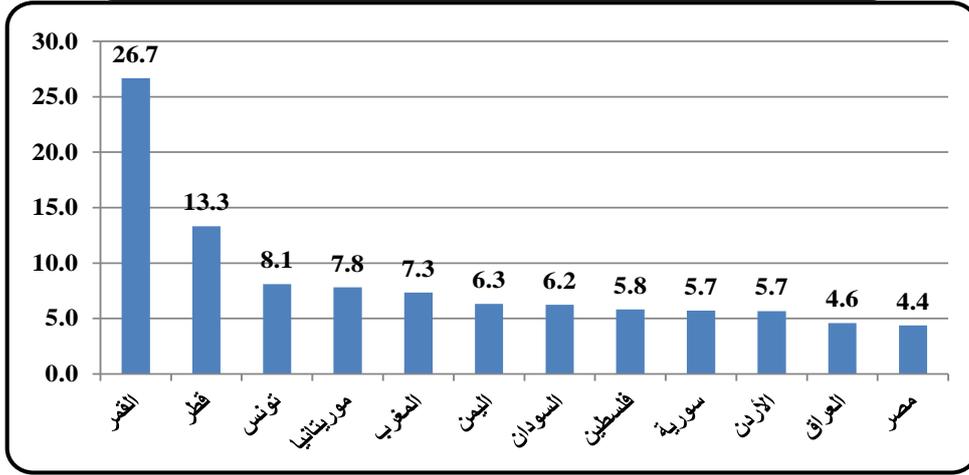
تطور مؤشرات توزيع الدخل

تعتبر الدول العربية، نسبياً، من الدول النامية ذات التوزيع الأقل تفاوتاً في الدخل والإنفاق سواء تعلق الأمر بمعامل جيني أو بدلالة نسبة انفاق أعلى إلى أقل 20 بالمائة من السكان.

(2) وفقاً لهذا المؤشر يمنح كل فرد درجة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية، ثم تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من وجوه الحرمان، بحيث أن العلامة القصوى هي 10، والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3، أي أن علامة 3 أو أكثر تدل على وجود فقر متعدد الأبعاد. وعلى هذا الأساس كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد زادت درجة الفقر وبالعكس.

ويبين الشكل (8)، نسبة إنفاق أعلى إلى أقل 20 في المائة من السكان في بعض الدول العربية المتاح حولها بيانات، حيث أن هذه النسبة هي الأعلى في القمر يليها بفارق كبير كل من قطر وتونس، والأدنى في مصر والعراق والأردن. ويبلغ متوسط تلك النسبة في مجموعة الدول العربية المتاح عنها بيانات حديثة حوالي 8.5 مرة.

الشكل (8): نسبة إنفاق أعلى إلى أقل 20 في المائة من السكان في بعض الدول العربية (وفقاً لأحدث بيانات متاحة)



المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، 2013.

في المقابل، تفيد بعض الدراسات المتوفرة حول درجة المساواة في توزيع بعض الأصول الإنتاجية مثل الأراضي وكذلك النفاذ إلى بعض الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، بأن الدول العربية ليست بأفضل حال من عدد من أقاليم العالم الأخرى. وعلى سبيل المثال، وجدت دراسة شملت خمس دول عربية، بأن معامل جيني لتوزيع الأراضي يتراوح بين 55 في المائة في مصر و73 في المائة في العراق⁽³⁾. وهي مؤشرات أفضل من تلك السائدة في أمريكا اللاتينية لكن أقل من حيث مستوى العدالة مقارنة بتوزيع الأراضي في دول شرق آسيا. وفي مجال توزيع سنوات الدراسة بين السكان، بينت دراسة أخرى بأن معامل جيني في الدول العربية هو من بين الأعلى في العالم ويتراوح بين 44.3 في المائة في البحرين والأردن إلى أكثر من 52 في المائة في دول أخرى، علماً بأن معامل جيني في هذا المجال يبلغ حوالي 37 في المائة في أمريكا اللاتينية و35 في المائة في شرق آسيا⁽⁴⁾. ومن بين المؤشرات التي جذبت اهتمام المؤسسات الدولية والباحثين في الفترة الأخيرة، مؤشرات تكافؤ الفرص في عدد من المجالات بما في ذلك الأجور والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية.

وفي هذا الخصوص، يرجع عدم التكافؤ في الأجور أو النفاذ إلى خدمات أساسية كالتعليم والصحة إلى عاملين رئيسيين وهما عدم تكافؤ فرص "الظروف الأولية" Initial Conditions، أو عدم التكافؤ الناتج عن بعض الأسباب الأخرى.

(3) Deininger, K. and P. Olinto. (2002), Asset Distribution, Inequality and Growth, World Bank Policy Research Working Paper N# 2375.

(4) Thomas, V., Y. Wang, and X. Fan (2001), Measuring Education Inequality: Gini Coefficient of Education. World Bank Policy Research Working Paper N# 2525.

وتتعلق الظروف الأولية بالظروف التي تخرج عن إطار سيطرة الفرد ولا يستطيع أن يتحكم فيها. ومن بين هذه الظروف مكان الولادة، والنوع، والخصائص الأبوية، ودخل وثروة الأسرة. وهذه الظروف الأولية عادة ما تبدأ عند الطفولة وتتواصل مع الفرد إلى سن الشباب لتؤثر على درجة النفاذ إلى سوق العمل، والالتحاق، والعدالة وغيرها من الخدمات الأساسية. أما الأسباب الأخرى لعدم المساواة فتتمثل عادة في اختلاف في الجهد والمهارات والخيارات والحظ، بالإضافة إلى عوامل شخصية متنوعة أخرى.

وتكمن أهمية عدم تكافؤ الفرص في أنها أحد الأسباب المفسرة لعدم المساواة في الدخل والتحصيل التعليمي والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية، في إمكانية التأثير عليها من خلال السياسات العامة للدولة، فضلاً عن سهولة التوافق حول أهميتها ورصد تطورها عبر الزمن.

ومن هذا المنطلق سعت دراسات حديثة إلى التفرقة في عدم المساواة في الدخل أو التحصيل العلمي أو النفاذ إلى الخدمات الصحية وغيرها من المجالات، بين جزء يعود إلى عدم تكافؤ الفرص لأسباب خارجة عن نطاق تحكّم الفرد، وجزء يتعلق بباقي العوامل الأخرى. ويقاس عدم تكافؤ الفرص بحصة عدم المساواة في الدخل أو التحصيل التعليمي أو النفاذ إلى الخدمات العامة الناتجة عن الاختلاف في الظروف الأولية، في مجموع عدم المساواة.

وفي مجموعة من الدراسات الصادرة حول الدول العربية في مجال عدم المساواة في الأجور، توصلت دراسة حول الأجور في مصر، إلى أن حوالي 30 في المائة من إجمالي عدم المساواة في الأجور يرجع إلى عدم تكافؤ الفرص⁽⁵⁾. وفي دراسة أخرى حول عدم المساواة في التحصيل التعليمي في بعض الدول العربية، تم التوصل إلى أن عدم المساواة في الفرص يفسر جزءاً كبيراً من التفاوت في التحصيل التعليمي في معظم الدول العربية، وذلك من خلال تحليل نتائج الطلاب العرب في اختبارات الكونسورتيوم الدولي للاتجاهات في الرياضيات ودراسات العلوم (TIMSS)⁽⁶⁾.

وتعزو الدراسة عدم التكافؤ في الفرص في مجال التحصيل التعليمي لاختلاف الظروف الأولية من حيث الخلفية الأسرية والخصائص المجتمعية. ووجدت أنه بالرغم من الجهود المبذولة من الدول العربية للاستثمار في قطاع التعليم، إلا أن تلك الاستثمارات لم تترجم إلى نوعية تعليم أعلى وذلك بالنظر إلى نتائج الطلاب العرب في الاختبارات المذكورة بالمقارنة مع نظرائهم من الأقاليم الأخرى في العالم. وتبين الدراسة أن هناك مجالاً للسياسات الحكومية للتأثير على نسبة عدم تكافؤ الفرص في التحصيل التعليمي من خلال إتاحة الموارد المتعلقة بتحسين النفاذ إلى الخدمات التعليمية وتحسين نوعيتها بشكل أكثر عدالة بين الحضر والريف وبين المناطق القريبة والبعيدة، وذلك لتجنب أثر خصائص المجتمع على تكافؤ فرص التحصيل التعليمي. كما يسهم التوزيع العادل للموارد أيضاً في تذليل الأثر السلبي للخلفية العائلية، مثل تدني المستوى التعليمي للوالدين، على التحصيل التعليمي للطلاب وتحسين فرصهم في الحصول على تعليم ذات نوعية عالية.

(5) Nadia Belhaj Hassine (2010), Inequality of Opportunity in Egypt, Economic Research Forum, Working Paper # 549, Cairo, Egypt.

(6) Djavad Salehi - Isfahani, Nadia Belhaj Hassine and Ragui Assaad (2012), Equality of Opportunity in Educational Achievement in the Middle East and North Africa, Economic Research Forum, Working Paper # 689.

التطورات الاجتماعية

السكان

حجم السكان ومعدل النمو: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2012 بحوالي 361.2 مليون نسمة، بانخفاض بلغ حوالي 690 ألف نسمة عما كان عليه سنة 2011، وذلك بسبب انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان منتصف عام 2011، فيما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان في الدول العربية بين عامي 1990 و2012 حوالي 2.2 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية (7). وسجلت عُمان أعلى معدل نمو سكاني في عام 2012، حيث بلغ حوالي 9.95 في المائة. ويعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في بعض الدول العربية، بشكل أساسي، إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن زيادة معدلات صافي الهجرة تؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. في المقابل تمكنت بعض الدول العربية مثل الأردن والجزائر والسعودية والعراق والقمر ومصر وموريتانيا واليمن من تحقيق معدلات للنمو السكاني تقع تحت سقف 3 في المائة سنوياً بحكم السياسات الخاصة بتنظيم الأسرة في بعض هذه الدول. كما استمر الانخفاض السريع لهذا المؤشر في بعض الدول، حيث وصل في المغرب وتونس ولبنان إلى حوالي 1.09 و1.02 و0.64 في المائة على التوالي في العام ذاته. وهو ما يطرح إشكالية جديدة بالنسبة لهذه الدول لم تكن عهدها من قبل ولا تملك القدرة المالية على مقابلتها وهي ارتفاع أعداد المسنين فيها بصفة ملحوظة وسريعة، وما ينجم عن ذلك من زيادة تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات، الملحق (8/2).

التوزيع العمري للسكان: تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية بلغت في عام 2011 حوالي 62.6 في المائة من إجمالي عدد السكان، في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 64.5 في المائة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى حوالي 65.5 في المائة في أمريكا اللاتينية، وإلى حوالي 69.8 في المائة في إقليم أوروبا ووسط آسيا، وإلى حوالي 65.7 في المائة على مستوى دول العالم ككل. ولا تزال نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية تمثل حوالي 33.3 في المائة من السكان، رغم تراجع معدل الخصوبة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلتها في أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة، اللتين بلغتا حوالي 27.6 و 26.6 في المائة على التوالي (8). ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، ويتجاوز 35 في المائة في عشر دول عربية. وتطرح هذه المؤشرات تحديات جساماً على الدول العربية المعنية تتمثل في ضرورة التوسع ورفع مستوى جودة برامج تنشئة ورعاية الشباب، وإيجاد فرص للعمل، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي مع القضاء على الاختلالات التي تحول دون استمرار ذلك، حيث

(7) World Development Report (2013), The World Bank, Washington, D.C.

(8) قاعدة معلومات البنك الدولي (2013).

أن الدول العربية بالرغم من انخفاض الشريحة السكانية في سن العمل نسبياً فيها مقارنة بباقي أقاليم العالم تعاني من بطالة أوسع، الملحق (9/2).

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي: تشير البيانات المتاحة لعام 2012 إلى التفاوت الكبير في عدد السكان بين الدول العربية. وتبلغ الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة، في عام 2012، حوالي 26 نسمة في كل كم². وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (34 نسمة/ كم²)، الصين (143 نسمة/ كم²)، ألمانيا (235 نسمة/ كم²)، الهند (412 نسمة/ كم²)⁽⁹⁾. ويمثل ضعف الكثافة السكانية عبئاً كبيراً على كاهل الدول العربية حيث يزيد من كلفة البنى التحتية ويضعف كثافة استخدامها نظراً لتشرذم مواطن السكن وانتشارها على مساحات شاسعة، بالإضافة إلى الطبيعة الصحراوية لمعظم أراضي الدول العربية. وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2011 حوالي 57 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتيها على المستوى العالمي البالغة حوالي 52 في المائة وفي الدول النامية البالغة حوالي 45 في المائة⁽¹⁰⁾. وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي دول العالم، ويمثل ذلك تحدياً تنموياً آخر يجبر البلدان العربية على السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي وبسرعة كبيرة على البنى التحتية الحضرية وما يترتب على ذلك - في كثير من الأحيان - من إخفاقات تغذي عدم الرضى لدى شرائح واسعة من المواطنين.

التعليم

القيّد في مرحلة التعليم الأساسي: يعتبر قطاع التعليم، وخاصة التعليم الأساسي، المجال الحيوي للتنمية البشرية ومن المحددات الرئيسية لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي⁽¹¹⁾ في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2011، حوالي 97.0 في المائة مقابل حوالي 98.2 في المائة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وحوالي 113.4 في المائة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة⁽¹²⁾. وهو ما يدل على أن بعض الدول العربية الأقل نمواً لا تزال تواجه نقصاً حاداً في مستوى القيد في المرحلة الأولى من التعليم. كما تشير الدراسات الدولية إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية في البلدان العربية مقارنة بالدول النامية الأخرى. وهذا يؤكد حاجة جميع البلدان العربية إلى اتخاذ إجراءات فعالة لإصلاح أنظمتها التربوية بما يكفل رفع مستوى تحصيل الطلبة في الرياضيات والعلوم. وبما أن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 على مستوى معدلات القيد الإجمالي أضحى في متناول كل الدول العربية - عدا السودان وجيبوتي والصومال، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي، حسب آخر البيانات المتاحة، حوالي 72.6 في المائة و59.1 في المائة و32.6 في المائة على

(9) قاعدة معلومات البنك الدولي (2013).

(10) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2012).

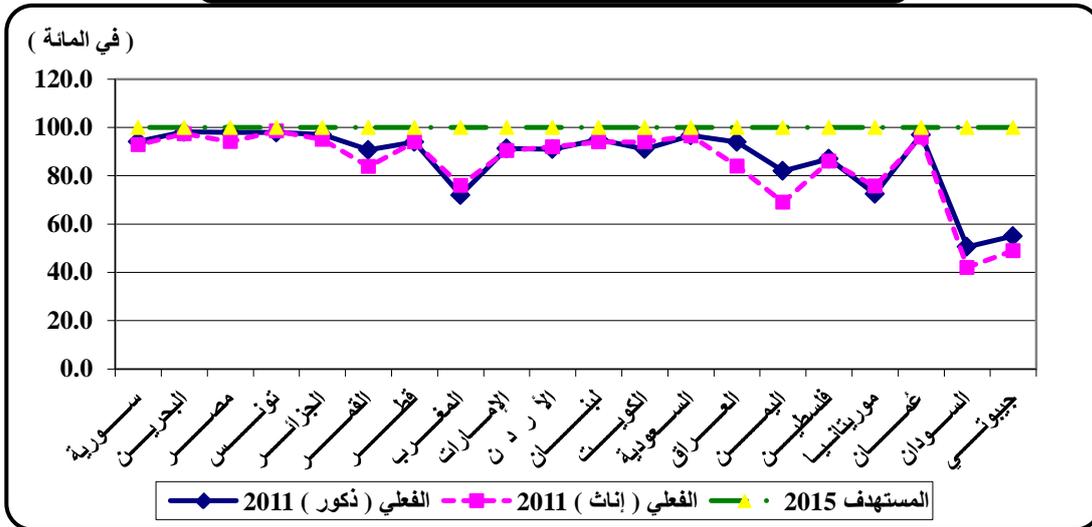
(11) يمثل نسبة عدد الطلبة المقيدون في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم إلى إجمالي السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

(12) تقرير التنمية البشرية (2013).

التوالي فإن على الدول العربية أن تتجه صوب رفع مستوى التعليم وتطويره وإحلال الأساليب الحديثة محل التلقين والحفظ. وفيما يتعلق بمعدلات القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذه المعدلات في معظم الدول العربية في الفترة 1990-2011، الملحق (10/2-أ).

من جهة أخرى، تبين الإحصائيات المتوفرة أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق والقمر واليمن، قد وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية. ومن الجدير بالذكر أن عدم المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم يسبب تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013. وقد أشار التقرير المذكور إلى أن الآثار السلبية الناجمة عن وجود فوارق في التعليم تفوق تلك التي قد تترتب على الفوارق في الدخل، الملحقان (10/2-ب) و (10/2-ج) والشكل (9).

الشكل (9): المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي (ذكور وإناث) في الدول العربية



المصدر: الملحق (10/2-ب).

القيد في مرحلة التعليم الثانوي: بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، في عام 2011، حوالي 71.1 في المائة. ويقترب هذا المعدل من مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (حوالي 70.7 في المائة)، ويزيد عن مثيله العالمي (حوالي 70.2 في المائة)، ويقل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 91.0 في المائة). كما تشير البيانات المتوفرة حول القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي، خلال الفترة 1990-2011، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، عدا البحرين ومصر واليمن. أما بالنسبة لمعدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة نفسها، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 59.1 في المائة، وهو ما يقل عن المتوسط العالمي البالغ حوالي 62.3 في المائة. ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام 2011، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في عشرة دول عربية. وفي المقابل سجلت كل من اليمن والقمر والعراق والصومال وجيبوتي زيادة في معدلات القيد لصالح الذكور. وتظهر هذه المؤشرات أن

الدول العربية، عدا بعض الدول الأقل نمواً، قد نجحت في تحقيق نسبة قيد في هذه المرحلة التعليمية تفوق المعدل العالمي، مما يفرض عليها أن تتجه إلى تحسين نوعية التعليم والرفع من مستوياته مع التركيز على الاختصاصات العلمية والتقنية. ونظراً للنقص في المؤشرات المنشورة والقابلة للمقارنة لقياس نوعية ومستوى المهارات والمعارف التي يكتسبها الطالب خلال دراسته في الدول العربية، لا بد من اللجوء إلى مقاربات أخرى. فانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والنتائج المتواضعة التي يحققها الطلاب العرب في المسابقات الدولية للعلوم والرياضيات دليل ساطع على تدني مستوى التحصيل العلمي في البلدان العربية الملحق (10/2-أ-ب-ج).

القيد في مرحلة التعليم العالي: يستأثر التعليم العالي، ضمن منظومة التربية والتعليم، بدور محوري في بناء مجتمع المعرفة، إذ يعزز رفد أسواق العمل بالقوة العاملة عالية التأهيل. وقد أصبحت المعرفة والمهارات الرفيعة هي القوى المحركة في المجتمع والاقتصاد في عالم سريع التغير وشديد التنافس. ويعتمد نجاح أي دولة اليوم على كمية ونوعية رأسمالها الإنساني من العناصر البشرية عالية التخصص وتمييزة الكفاءة. ويمثل مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي إحدى الآليات المستخدمة لقياس تقدم الدول في مجال إرساء مجتمع المعرفة. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية مجتمعة، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2011، حوالي 24.1 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، فيما عدا دول أوروبا وآسيا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية، إلا أنه يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 28.7 في المائة. وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر ليبيا هذه القائمة بنحو 58.0 في المائة، تليها لبنان بنحو 54.0 في المائة، ثم فلسطين بنحو 51.4 في المائة. ولا تزال مؤشرات جيبوتي والسودان والقمر وموريتانيا منخفضة ودون معدل 10 في المائة. وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 1990-2011، في جميع الدول العربية، عدا قطر حيث تراجع هذا المعدل من 27.0 في المائة إلى 11.6 في المائة خلال الفترة المذكورة. وبالرغم من ذلك، لا يزال البحث العلمي ضعيفاً في البلدان العربية، كما أن ترتيب الجامعات العربية في المقارنات الدولية (على سبيل المثال ترتيب شانغهاي) يعد متواضعا بالنظر للإمكانيات المتاحة، الملحق (10/2-أ).

معدلات التمدد ونسبة التسرب من التعليم: يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدد (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 9.8 سنة في عام 2010، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول النامية (10.9 سنة) ودول العالم ككل (10.1 سنة)⁽¹³⁾. وتقدر سنوات التمدد بحوالي 14 سنة في كل من البحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وفلسطين ولبنان، وتقل عن 6 سنوات في جيبوتي. ويشير التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدد وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى تحقيق بعض التقدم في رفع كفاءة الموارد البشرية، خلال الفترة (1990-2011)، الملحق (11/2).

وفيما يتعلق بنسب التسرب، تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية قد بلغ 6.7 في المائة. ويلاحظ أن هذه النسب مازالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث بلغت حوالي 25.9 في المائة في القمر و29.3 في المائة في موريتانيا و33.3 في المائة في العراق و40.5 في المائة في اليمن في الفترة من 2002

(13) قاعدة معلومات اليونسكو (2013)، والتقارير العالمية لرصد التعليم للجميع (2012)، وقاعدة معلومات البنك الدولي (2013).

حتى 2011. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر. ويعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية وتدني مستوى كفاءة القوى العاملة، بالإضافة إلى كونه يمثل رافداً أساسياً من مسببات ارتفاع البطالة في أوساط الشباب نظراً لكونه يحرم الطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من اكتساب المعارف والمهارات التي تسلحهم للمنافسة في سوق العمل، الملحق (11/2).

الإنفاق على التعليم: يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، في عام 2010، بحوالي 4.5 في المائة، وهو ما يتقارب مع مثليه في الدول النامية (4.7 في المائة) ودول العالم ككل (4.8 في المائة)⁽¹⁴⁾. وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فإن المتوسط العربي في عام 2010 بلغ حوالي 16.7 في المائة، وهو ما يزيد عن مثليه في كل من الدول النامية (16 في المائة) ودول العالم مجتمعة (14 في المائة)⁽¹⁵⁾. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد فاقت أو اقتربت هذه النسبة من حوالي 20 في المائة في كل من الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية والمغرب، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في السودان والصومال وعمان وقطر ولبنان خلال الفترة 2008-2010. وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولاً، فإن كفاءة أداء أنظمتها التعليمية لا يزال متواضعاً. ولذا، فعلى الدول العربية أن تولي اهتماماً كبيراً لكفاءة الإنفاق، أي إلى رفع كفاءة الموارد مع السعي إلى مضاعفة العائد الاقتصادي على التعليم لحدده الأقصى، الملحق (12/2).

الأمية: قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية عام 2010 بحوالي 25.5 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت، نفس السنة، في كل منهما حوالي 37.2 في المائة و37.0 في المائة على التوالي. كما تفوق أيضاً النسبة المسجلة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي بلغت حوالي 17.7 في المائة⁽¹⁶⁾. وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه عام 1990، الملحق (13/2-أ).

وقد سجل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية في عام 2010 مستويات مرتفعة، حيث بلغ في المغرب حوالي 43.9 في المائة، وفي موريتانيا حوالي 42.0 في المائة، وفي اليمن حوالي 36.1 في المائة. وبالمقابل سجل معدل الأمية تراجعاً ملحوظاً في عدد من الدول العربية، خلال الفترة 1990-2010، ليصل إلى أقل من 10 في المائة من البالغين في كل من الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت ولبنان.

وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) حوالي 34.6 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 14.4 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تقارب أو تفوق 50 في المائة في اليمن وموريتانيا والمغرب. وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية، (الملحق 13/2-ب).

(14) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2012).

(15) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2012).

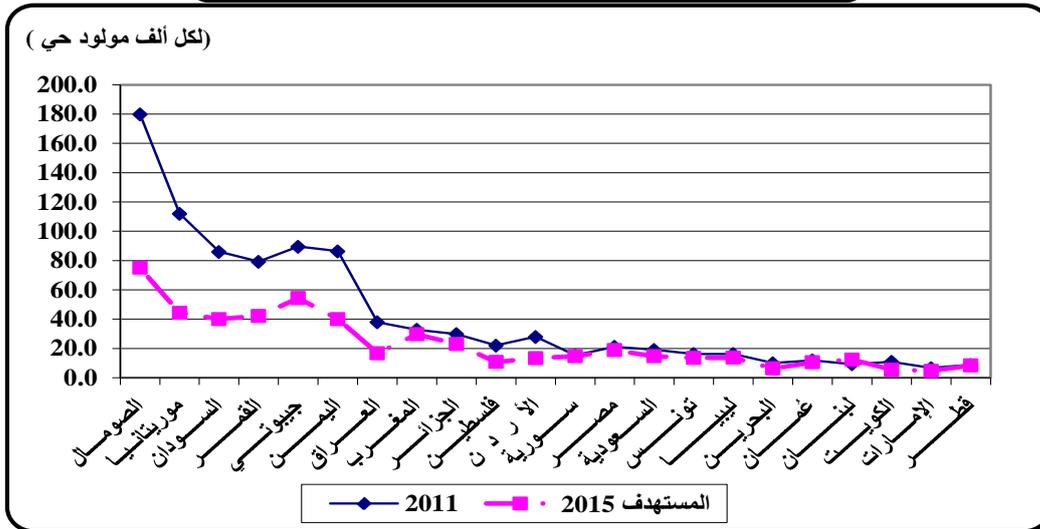
(16) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

الأوضاع الصحية

وفيات الأطفال: يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي في أي دولة أو منطقة، حيث يرتبط في نفس الوقت بالوقاية والاستشفاء. فحملات تطعيم وتلقيح الأطفال، ونوعية مياه الشرب وجودة الصرف الصحي، وكذلك توفر آليات العلاج للأمهات إبان الحمل والوضع، كل هذه العوامل تؤثر بصفة مباشرة على معدل وفيات الأطفال. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية نحو 34 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2011، ويقل هذا المعدل عن مثيليه في الدول النامية (40 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (37 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 4 وفيات فقط لكل ألف مولود حي⁽¹⁷⁾. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفض هذا المعدل دون 10 حالات وفاة لكل ألف مولود حي، في عام 2011، في كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 47 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2011، وهو ما يقل عن مثيليه في الدول النامية ودول العالم اللذين بلغا على التوالي حوالي 56 و51 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 5 حالات وفاة فقط في الدول الصناعية. ولا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتجاوز 100 حالة وفاة في الصومال وموريتانيا، الملحق (14/2).

أما على مستوى تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف، الشكل (10).

الشكل (10) : المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية



المصدر: الملحق (14/2).

(17) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

العمر المتوقع عند الميلاد: يمثل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد مؤشراً مركباً يُمكن من خلاله التعرف على مستوى الدخل وكذلك على جودة الخدمات الصحية والاجتماعية المتوفرة. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 71 سنة عام 2012، ليزيد بذلك عن المتوسط العالمي (70 سنة)، وعن متوسط دول جنوب آسيا (حوالي 66 سنة)، ودول إفريقيا جنوب الصحراء (حوالي 55 سنة)، إلا أنه يقل كثيراً عن مثيله في الدول الصناعية (حوالي 80 سنة)⁽¹⁸⁾. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، في عام 2012، قد زاد عن 70 سنة في كل الدول العربية، عدا الصومال التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 52 سنة، وجيبوتي حوالي 58 سنة، وموريتانيا حوالي 59 سنة، والسودان والقمر حوالي 62 سنة، واليمن حوالي 66 سنة، الملحق (14/2).

مؤشرات الرعاية الصحية

نطاق الخدمات الصحية: تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث تجاوزت، في عام 2011، نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 90 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وسورية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما بلغت هذه النسبة حوالي 83 في المائة في العراق، و71 في المائة في السودان، و70 في المائة في المغرب، و68 في المائة في اليمن، و63 في المائة في موريتانيا. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (15/2).

كما تشير البيانات المتاحة، لعام 2011، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في ثلاثة عشر دولة عربية بين حوالي 113 طبيب في مصر وحوالي 403 طبيب في قطر. ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في أربعة عشر دولة عربية بين حوالي 149 ممرضة في العراق وحوالي 710 ممرضة في ليبيا. وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والقمر والصومال والسودان وجيبوتي والأردن ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين 3-64 طبيباً وما بين 8-96 ممرضة. كما تعاني بعض الدول العربية من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يفوق هذا العدد حوالي 1400 شخص في كل من الصومال واليمن ليصل إلى حوالي 1900 شخص في مصر وموريتانيا، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب والسودان) بين حوالي 270 في ليبيا وحوالي 935 شخصاً في الإمارات. ويجدر التنويه بأن الرعاية والعلاج الصحيين لا يتّمان، في جل الدول العربية، عبر آليات حديثة، مستدامة ومعّمة كالتأمين الصحي الإجباري. كما أن الفقراء لا يتمكنون، في كثير من الأحيان، من النفاذ إلى العلاج الصحي في حال إصابتهم بأمراض مستعصية، الملحق (15/2).

(18) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة معلومات البنك يناير (2013).

الإنفاق على الصحة: بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2011 حوالي 4.3 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي، حيث بلغت حوالي 10.1 في المائة⁽¹⁹⁾. وتصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام والخاص في الإنفاق على توفير الخدمات الصحية. وتشكل نسبة الإنفاق العام النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، ففي عام 2011، بلغت هذه النسبة نحو 62.5 في المائة، وهي بذلك تزيد عن مثيلتها في باقي الأقاليم النامية، وتكاد تقترب من أوروبا ووسط آسيا (حوالي 62.9 في المائة). ويتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 15 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 54 في المائة في تونس و84 في المائة في المغرب، وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) باقي الدول العربية فيما عدا السودان، وسورية، والصومال، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن والتي تراوحت فيها هذه النسبة بين 24 و46 في المائة. ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق على الصحة في السنوات القادمة بسبب ارتفاع أعداد المسنين في جلّ الدول العربية نظراً للزيادة الملحوظة التي عرفها متوسط العمر المتوقع عند الميلاد. وهو ما يؤكد ضرورة إيجاد آليات تمكن من ديمومة تمويل الخدمات الصحية في ظل التطورات الحاصلة في التركيبة السكانية في جل البلدان العربية، الملحق (15/2).

المياه والصرف الصحي: تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح ملموس رغم الطبيعة الجغرافية للبلاد العربية وما تحمله من شح في موارد المياه والتكلفة العالية لتوفيرها، حيث أنه يقترب مما حققته الدول النامية ككل، حيث بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية نحو 85 في المائة في عام 2010، مقارنة بحوالي 87 في المائة في الدول النامية وحوالي 89 في المائة للمتوسط العالمي في السنة ذاتها⁽²⁰⁾. وبهذا تكون الدول العربية ككل قد حققت الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و2015. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 91.1 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 72.4 في المائة في عام 2010، أما في الدول النامية ككل فتصل هذه النسبة إلى 95 في المائة في الحضر و79 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم مجتمعة إلى 96.2 في المائة في الحضر و80.8 في المائة في الريف.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لجميع السكان في خمس دول، هي الإمارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان. في حين تتوفر بنسبة 90 في المائة من السكان أو أكثر في تسع دول أخرى، هي الأردن وتونس وجيبوتي والسعودية وسورية وعمان والقمر وليبيا ومصر. بينما لا تتجاوز هذه النسبة حوالي 55 في المائة في السودان واليمن، و50 في المائة في موريتانيا، و29 في المائة في الصومال، الملحق (16/2).

(19) قاعدة معلومات البنك الدولي (2013).

(20) منظمة الصحة العالمية تقرير (2012) World Health Statistics

وعلى صعيد توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير تلك الخدمات للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2010 نحو 76.1 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 47 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 63 في المائة⁽²¹⁾. ويرجع ذلك، علاوة على الجهود التي بُذلت في هذا الصدد، إلى أن نسبة سكان الحضر في الدول العربية تفوق المعدلين المسجلين على المستوى العالمي وفي الدول النامية كمجموعة، وهو ما يسهل ربط هؤلاء السكان الحضريين بشبكات الصرف الصحي في المدن. كما تجدر الإشارة إلى عدم دقة الإحصاءات المتاحة في هذا المجال، حيث لا تميز بالضرورة بين توفر خدمات الصرف الصحي عبر الشبكات المصممة طبقاً للمعايير الهندسية السليمة أو عن طريق الحفر والآبار الفردية.

وتشير البيانات المتوفرة عن الدول العربية فرادى إلى أن الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت ولبنان قد وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لجميع السكان، وأن سبع دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة، وهي الأردن والجزائر وسورية والعراق وعمان وليبيا ومصر، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي 27 في المائة من السكان في السودان، و 26 في المائة في موريتانيا، و23 في المائة في اليمن، الملحق (16/2).

العمالة

حجم القوى العاملة ومعدل النمو: يقدر حجم القوى العاملة في عام 2011 بحوالي 121.4 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 33.6 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة، مقارنة مع مثيلاتها في باقي أقاليم العالم، إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة، الملحق (17/2).

ويعتبر متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ حوالي 2.8 في المائة في الفترة 2000-2011. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الأربعة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرّاً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

مساهمة الإناث في أسواق العمل: لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 21.5 في المائة سنة 2011. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتتدنى حصة

(21) منظمة الصحة العالمية تقرير (2012) World Health Statistics.

المرأة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من قطر (12.4 في المائة)، والإمارات (14.8 في المائة)، والسعودية (15.1 في المائة)، وسورية (15.2 في المائة)، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نمواً. ومن المفارقات غير المتوقعة أن ضعف مساهمة الإناث في أسواق العمل يصاحبه ارتفاع في مؤشرات البطالة بين الذكور في الدول العربية.

التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة: يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2011 أن حوالي 64.9 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 27 مليون عامل، وفي الجزائر حوالي 15 مليون عامل، وفي السودان حوالي 14 مليون عامل، وفي المغرب حوالي 12 مليون عامل، وفي السعودية حوالي 10 مليون عامل. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 31.7 في المائة في عام 2000 لتصل إلى حوالي 22.5 في المائة في عام 2011، بينما يستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (60.7 في المائة) من القوى العاملة. ويبقى بذلك التوسع في قطاع الصناعة وتنويع الاقتصادات الوطنية والرفع من مهارات القوى العاملة لخلق فرص عمل تنافسية كافية من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية.

البطالة

يقدر حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية في عام 2012 بحوالي 17.5 مليون نسمة وبمتوسط معدل بطالة يبلغ حوالي 17.2 في المائة. وتعتبر هذه النسبة الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، وتمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدل البطالة في العالم والذي يبلغ حوالي 5.9 في المائة. وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي بانخفاض معدلات البطالة فيها، باستثناء عُمان. ويقدر متوسط معدل البطالة غير المرجح بين المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012 بحوالي 9.9 في المائة، ويبلغ حجم البطالة في هذه المنطقة حوالي 820 ألف مواطن. وبصفة عامة، تفوق معدلات البطالة بين المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي معدلات البطالة الإجمالية التي تشمل المواطنين وغير المواطنين، وذلك بسبب وجود بطالة بين الشباب الذي يفضلون انتظار دورهم في الحصول على وظائف حكومية بدلاً من قبول وظائف أخرى في القطاع الخاص بأجور وميزات عينية أقل، خاصة وأن فارق الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص مازال في صالح الأول. فعلى سبيل المثال يقدر بأن حوالي نصف عدد العاطلين عن العمل في الكويت هم عاطلون باختيارهم. أما في بقية الدول العربية، فيقدر حجم البطالة لعام 2012 بحوالي 16.7 مليون عاطل، بمتوسط معدل بطالة يبلغ حوالي 21.2 في المائة. وفيما يتعلق بتطور معدلات البطالة في الدول العربية بين عامي 2011 و2012، فقد سجلت تلك المعدلات انخفاضاً في كل من الأردن والإمارات وتونس والمغرب، بينما سجلت استقراراً أو ارتفاعاً طفيفاً في كل من الجزائر والسعودية وفلسطين وقطر والكويت. وسجلت مصر ارتفاعاً في معدل البطالة بنقطة مئوية تقريباً، بينما قفز معدل البطالة في كل من سورية واليمن إلى مستويات قياسية نتيجة لظروف عدم الاستقرار التي يمر بها هذان البلدان، الملحق (18/2) والجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية*

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأردن	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8
الإمارات	3.2	4.0	4.3	4.0	4.3	4.2
تونس	14.1	14.0	13.3	13.0	18.9	16.7
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	9.8	9.8
السعودية	5.6	5.0	5.4	5.3	5.4	5.5
سورية	8.4	8.4	9.2	8.4	8.1	25.0
فلسطين	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0
قطر	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5
الكويت	2.0	2.0	2.2	2.1	2.1	6.2
مصر	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9	13.0
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	9.1	8.7
اليمن	15.9	15.7	15.0	16.0	18.0	30.0

* بالنسبة لدول الخليج، فإن معدلات البطالة تشمل المواطنين وغير المواطنين.
المصدر: الملحق (18/2) وتقديرات معدّي التقرير بناء على مصادر رسمية وبيانات دولية متفرقة.

حجم التشغيل والنمو: ارتفاع مرونة التشغيل

وفرت معظم الدول العربية فرص عمل كثيرة بالمقارنة مع معدلات النمو الاقتصادية المحققة، حيث بلغت مرونة التشغيل بالمقارنة مع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2008، أي قبل بدء آثار الأزمة المالية العالمية، حوالي 0.7 ممّا يعني أن كل 1 في المائة زيادة في معدل النمو أدت إلى زيادة متوسطة في التشغيل قدرها 0.7 في المائة، وهي مرونة أعلى من تلك المسجلة في عدد من الأقاليم الرئيسية في العالم بما في ذلك مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا والمحيط الهادي. وتتسم هذه المرونة بالارتفاع في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط غير الخليجية، حيث تقدّر مرونة التشغيل خلال الفترة 2000 – 2008 بحوالي 0.95.

ويأتي بعد هذه المجموعة في الترتيب مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بمرونة تقدّر بحوالي 0.66، ثم الدول المستوردة للنفط بمتوسط مرونة يبلغ حوالي 0.55. ويرجع ارتفاع مرونة التشغيل في الدول العربية المصدرة للنفط، رغم أن صناعاتها غالباً ما تكون ذات كثافة عمالية متدنية، إلى ارتفاع التوظيف في القطاع العام والخدمات الحكومية، وتنفيذ عدد من تلك الدول، على غرار الجزائر، برامج للتوظيف في القطاع العام خلال العقد الماضي، وذلك فضلاً عن النمو المسجل خلال نفس الفترة في عدد من القطاعات كثيفة العمالة مثل قطاع التجارة والخدمات السياحية والاتصالات. ومن الملاحظ أن متوسط مرونة التشغيل في الدول العربية قد انخفضت خلال الفترة 2004 – 2008 بالمقارنة مع الفترة 2000 – 2004، وذلك حتى في الدول العربية المصدرة للنفط، رغم تواصل ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2000 – 2008. ويرجع ذلك، من بين أسباب أخرى، إلى تراجع قدرة القطاع العام على امتصاص فائض العمالة،

حيث يشكل متوسط حصّة القطاع العام من إجمالي التشغيل في الدول العربية حوالي 18 في المائة بالمقارنة مع متوسط عالمي يبلغ حوالي 11 في المائة⁽²²⁾. وهذا ما يدعو إلى إتباع نمط تنمية يركز بالخصوص على دور أكبر للقطاع الخاص، والتنويع الاقتصادي في اتجاه قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات المدرة لمواطن التشغيل، وخلق مناخ ملائم للاستثمار والتجارة الخارجية، الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)
مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول العربية

المجموعة / الدولة	الفترة 2004 - 2000	الفترة 2008 - 2004	الفترة 2008 - 2000
الدول المصدرة للنفط غير الخليجية	0.89	1.00	0.95
الجزائر	1.29	1.53	1.41
ليبيا	0.49	0.38	0.44
سورية	0.65	1.03	0.84
اليمن	1.12	1.05	1.09
دول مجلس التعاون الخليجي	0.75	0.57	0.66
البحرين	0.44	0.34	0.39
الكويت	0.41	0.46	0.44
عمان	0.50	0.42	0.46
قطر	1.26	1.03	1.15
السعودية	1.00	0.68	0.84
الإمارات	0.88	0.51	0.70
الدول المستوردة للنفط	0.62	0.47	0.55
مصر	0.82	0.57	0.70
الأردن	0.69	0.58	0.64
لبنان	0.52	0.37	0.45
المغرب	0.50	0.40	0.45
تونس	0.55	0.42	0.49
متوسط الدول العربية	0.74	0.65	0.70

المصدر: MENA Investing for Growth and Jobs, World Bank Middle East and North Africa Region. Economic Developments and Prospects Report, September 2011.

معدّلات البطالة والنمو الاقتصادي: لماذا لا يعمل قانون "OKUN"⁽²³⁾ في الدول العربية؟

من بين العلاقات التي شدّت اهتمام الاقتصاديين هي العلاقة بين معدّلات البطالة ومعدّلات النمو الاقتصادي والتي عرفت بقانون "أوكون" (OKUN)، حيث وُجد أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين معدّلات النمو ومعدّلات البطالة، خاصة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وبصرف النظر عن اتجاه هذه العلاقة، فإن درجة "معنوية"

(22) أنظر الفصل السابع في كتاب الاستثمار، التجارة الخارجية والتشغيل: نحو دور فاعل للقطاع الخاص في الدول العربية، كتاب صدر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي 2007.

(23) قانون "أوكون" هو عبارة عن العلاقة التي قدرها "أرتور ملفن أوكون" بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تفيد بأن كلّ زيادة في معدل البطالة بنسبة 1 في المائة تتوافق في المتوسط مع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2 في المائة.

معامل "OKUN" أي مرونة معدّل البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي، لها دلالات فيما يتعلق بطبيعة البطالة السائدة من حيث أنها دورية، تتأثر بالدورة الاقتصادية، أم هيكلية ترجع إلى أسباب ترتبط بطبيعة الاقتصاد محل الدراسة وخاصياته⁽²⁴⁾.

وفي بعض الدراسات المتعلقة بالدول العربية وجد موسى (2008)⁽²⁵⁾ بأن قانون "أوكون" لا ينطبق في ثلاث دول عربية وهي تونس والجزائر والمغرب خلال الفترة 1990 – 2005، حيث أن معاملات "أوكون" كانت كلها غير معنوية. وفي نفس الإطار خلص قدسي (2012) إلى نفس الاستنتاج بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الستة بالنسبة للفترة 2000 – 2010.

ويُعزى ضعف هذه العلاقة بالنسبة للدول العربية إلى عدد من الأسباب منها الطبيعة الهيكلية للبطالة فيها، حيث أن التشغيل في عدد كبير من تلك الدول يزيد في القطاع العام بالضرورة حتى في حالات انخفاض أو استقرار معدّلات النمو. ومن ناحية أخرى، ونظراً إلى أن النمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية يرتبط بنمو قطاع الصناعات الاستخراجية ذات الكثافة العالية في رأس المال، فإن التغير في النمو الاقتصادي لا تواكبه زيادة في التشغيل بنفس القدر. كما أن أهمية القطاع غير الرسمي في الدول العربية والذي يقدر أنه يساهم بحوالي ثلث الناتج وتلثي التشغيل، تجعل أن الارتفاع في معدّلات النمو لا ينعكس في انخفاض البطالة في القطاع الرسمي، بنفس القدر الذي ينعكس في انخفاض البطالة في القطاع غير الرسمي غير المشمول في إحصاءات البطالة الرسمية.

وخلاصة القول، فإن ضعف الارتباط بين معدّلات النمو ومعدّلات البطالة، يمكن أن يفسّر جزئياً بعدم التوافق بين متطلبات سوق الشغل ومخرجات التعليم النظامي ومؤسسات التعليم المهني والفني، وكذلك بوجود بطالة اختيارية هامة في بعض الدول العربية ترجع إلى ارتفاع الأجر الاحترازي (Reservation Wage) لدى عدد من طالبي العمل الذين لا يقبلون مناصب الشغل التي لا توفر حدّاً أدنى من المزايا المادية والعينية.

Imad Mousa (2008), Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: is OKUN's Law Valid? Arab Planning Institute. (24)

Imad Mousa (2008), ibid. (25)